المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للحكومة العراقية دراسة قياسية تحليلية

أ. م. سمير مدحت سعيد
جامعة تكريت – كلية الهندسة

م. م. عبد الرحمن محمود محمد
جامعة تكريت – كلية الآداب

المستخلص

تتضمن هذه الدراسة مسح قياسي وتحليلي لما تحتويه المواقع الالكترونية للحكومة العراقية من محتوى رقمي منشور فيها، من خلال مراجعة ملفات ذلك المحتوى كافة والبالغ عددها (٨٨٦٨) ملفا بمختلف الصيغ الرقمية التي وصل حجمها الى (٤٧٥٦) ميغابايت. شملت مراجعة المواقع الالكترونية لـ (٦٩) وزارة وهيئة بضمنها الرئاسات الثلاث. توصلت الدراسة إلى أنّ المواقع الالكترونية عينة الدراسة تعاني من نقص شديد في المحتوى الرقمي وضعف التنظيم والمشكلات الفنية التي تعاني منها الملفات المنشورة. وخلصت الدراسة الى عدد من المقترحات التي من الممكن الاستفادة منها في تنمية وتطوير المحتوى الرقمي لمواقع الحكومة العراقية.

Abstract

This study includes a survey and analytical record of what content websites for the Iraqi government of the digital content publication, has been through a review of all of that content, the (8868) digital files of various formats, which arrived to the size (4756) MB. The study included a review of websites for (69) Ministry and Commission, including the three presidencies. The study found that the sites electronic sample of the study suffers from a severe lack of digital content, poor organization and technical problems experienced by the files published, then the study found a number of proposals that could benefit from the growth and development of digital content for the sites the Iraqi government.

المقدمة

بدأت العديد من حكومات دول العالم بتطبيق برنامج شفافية الأداء الحكومي مستفيدة من التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات وإمكانية نشر مختلف أنشطة الحكومات بأشكال متعددة. والحكومات اتجهت الى هذا الاتجاه بعدّه تطوراً تقنياً وأخلاقياً في قيام الحكومات في

مساعدة مواطنيها، بعد أن وصلت الى مرحلة من المساعدة التقليدية في انجاز معاملاتهم وطلباتهم. والوقت نفسه فان الحكومات تعمل ليس على انجاز طلبات المواطنين فحسب، وانما هي وسيلة للتعريف بتلك الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها، من خلال عرض المعلومات التعريفية التي تساعد المواطنين على فهم أداء حكوماتهم. فلم يعد المواطن يقتنع بما ينجز، وانما يرغب بالاطلاع على سير العمل في مختلف مؤسسات الدولة، على عدّه العنصر الرئيس في إنشاء تلك الحكومة من خلال النظم الديمقراطية المختلفة. إن ما يضاف الى المواقع الالكترونية من معلومات بمختلف أشكالها وأنواعها يطلق عليه بـ (المحتوى الرقمي Digital Content) تختلف قوته من دولة الى أخرى اعتمادا على مستوى تفهمها لأهمية ذلك المحتوى في تعزيز الشفافية. فبعض الدول ما زالت مقتنعة بسرية ابسط المعلومات الحكومية معللة ذلك بحاجة الأمن الوطني الى تقنين تداول تلك المعلومات بغض النظر عن حجمها وأهميتها او مصداقيتها.

ان العراق بعدّه دولة مؤسسات سارع الى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتاحة ومنها إنشاء المواقع الالكترونية لمؤسساته المستحدثة بموجب التحول الديمقراطي الذي شهده في السنوات الاخيرة، ومن ضمن ما توفره تلك المواقع الالكترونية من إمكانية نشر أنشطة مؤسسات الدولة وفعالياتها وبياناتها كافة من خلال تحويلها الى بيانات رقمية تسمى بالمحتوى الرقمي. وهذه الدراسة تعمل على بيان الى أي مدى استفادت مؤسسات الدولة العراقية الحديثة من تكنولوجيا المعلومات في نشر ثقافة المحتوى الرقمي وتعزيزها، وهل ما تم نشره يتناسب وطموحات المواطن العراقي بعدّه صاحب الحق في تكوين الحكومة. ونظرا إلى أنّ البلد يعاني من فساد إداري مستشرٍ في مختلف مرافق الدولة تقريباً، فإن الحاجة الى شفافية المعلومات الحكومية من خلال المحتوى الرقمي اكبر من حاجة بلدان أخرى لا تعاني من ذلك الفساد. وكذلك فإن الممارسات الديمقراطية هي الأخرى تحتاج الى شفافية أنشطة الدولة كافة بهدف إقناع المواطن في كيفية التصرف بصوته الانتخابي.

التعريف بالبحث:

البحث دراسة عملية للمحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للحكومة العراقية، من خلال الاطلاع على المحتوى الرقمي لها ودراسته وتحليله وبيان أوجه القوة والضعف فيه، فضلاً عن

قياس هذا المحتوى وبيان أنواعه وأشكاله وطرق تنظيمه، وكما تقدم المقترحات للمحتوى الرقمي الواجب توفره في تلك المواقع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من القياس الفعلي لحجم المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للحكومة العراقية من خلال تحميل كامل ذلك المحتوى ودراسته وتفحصه وبيان نقاط الضعف والقوة فيه وموازنته بين تلك المواقع ووضع الحلول اللازمة والتي ستساعد على تقديم افضل الخدمات لمستعملي بوابة الحكومة الالكترونية العراقية عند تشغيلها فعليا. فضلاً عن أنّ الدراسة ستوضح اهمية المحتوى الرقمي في مكافحة الفساد الإداري بعدها حالة مستشرية يعاني منها العراق مما سيدفع تلك المؤسسات الى اعتماد نهج الشفافية في مكافحته من خلال تعزيز ثقافة المحتوى الرقمي.

مشكلة البحث:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية بهدف الوصول إلى فهم متكامل لمشكلة البحث ومن ثمَّ العمل على تقديم الحلول المناسبة لها، وهي:

١-ما طبيعة المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للحكومة العراقية؟

٢-ما هي الأشكال التي ينشر بها المحتوى الرقمي في هذه المواقع؟

٣-كيف يتم تنظيم المحتوى الرقمي في هذه المواقع؟

٤-ما هو حجم المحتوى الرقمي في هذه المواقع؟

٥-ما القيمة العلمية للمحتوى الرقمي في هذه المواقع؟

٦-ما المحتوى الرقمي المثالي لتطوير هذه المواقع؟

حدود البحث:

تحددت الدراسة بالجوانب الآتية:

١- دراسة المواقع الالكترونية لـ :

- الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب، ورئاسة الوزراء).
- الوزارات ووزارات الدولة وعددها (٤٣) وزارة، منها ٣٧ وزارة والاخرى لوزارات الدولة.
- الهيئات المستقلة وعددها (١٦) هيئة.

٢- الملفات المنشورة على الصفحات العربية فقط بغض النظر عن لغة المحتوى الرقمي.

٣- الملفات المنشورة في المواقع الالكترونية عينة البحث وبالصيغ الآتية: PDF, DOC, HTML. XLS, PPS, WMV, MP3, JPEG.

٤- استبعدت من الدراسة المعلومات المثبتة عن الوزارات والمؤسسات، مثل الهيكل الاداري لها والمعلومات التعريفية العامة عنها، فضلاً عن العناصر الشكلية للمواقع الالكترونية مثل الوقت والطقس.

٥- واستبعد من الدراسة ايضاً الملفات التي لم تصدر من جهات حكومية عراقية، مثل وثائق الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى.

٦- تم جمع البيانات خلال المدة من ٢٠١١/٣/٨ لغاية ٢٠١٢/٢/١.

منهجية البحث:

ان دراسة المحتوى الرقمي لـ(٦٨) جهة حكومية يحتاج الى أكثر من منهج من حيث الاطلاع والقياس والتحليل. فلغرض الاطلاع والقياس اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي في تحميل كامل المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية المشار اليها في الدراسة الى واسطة خزن خارجية (External Hard Drive) الذي بلغ (٨٨٦٨) ملفا بحجم (٤٧٥٦) ميغابايت. واما لغرض التحليل فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في مراجعة المحتوى الذي تم تحميله لتفحصه ودراسته والاطلاع على محتوياته.

الدراسات السابقة:

بما ان موضوع الدراسة يتناول أكثر من تخصص، ما بين المحتوى الرقمي، والمواقع الالكترونية، والحكومة الالكترونية، فأن الباحثين لم يفلحا بالعثور على دراسة مماثلة تماما للدراسة المقدمة. إلا أن هناك عدد من الدراسات التي تناولت ما يقترب من هذا الموضوع، ومنها:

١- دراسة الدكتور طلال ناظم الزهيري بعنوان ((البيانات الفوقية (Metadata) للمواقع الحكومية العراقية على الانترنت)) نشر مستخلصها في مدونته على الانترنت. وتناولت الدراسة البيانات الفوقية لمواقع الحكومة الالكترونية العراقية من حيث تحليل جودتها ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية[١].

٢- دراسة Walia بعنوان Access to government information in India in the digital environment التي يصف فيها انواع المصادر الرقمية واشكالها والصادرة من

الحكومة الهندية ووزاراتها والمتاحة على شبكة الانترنت، مثل التقارير والوثائق الإحصائية. وشملت الدراسة (٦٣٦٣) وثيقة حكومية منشورة على المواقع الالكترونية للحكومة الهندية[٢].

٣- دراسة Eschenfelder بعنوان Behind the Web site: An inside look at the production of Web-based textual government information إذ اشار الى بناء وإنتاج المعلومات الحكومية على الانترنت من خلال النصوص الترابطية[٣].

٤- دراسة الدكتورة نورة بنت ناصر الهزاني بعنوان ((الخدمات الالكترونية في الأجهزة الحكومية : دراسة لتقييم مواقع الوزارات السعودية على الانترنت)) التي تناولت فيها دراسة المواقع الوزارية للحكومة السعودية من حيث جودة الموقع والحقب الزمنية لتحديثها وطرق تقسيم وعرض المعلومات فيها، والخدمات المقدمة عن طريقها[٤].

الإطار النظري للبحث:

اولا: تعريف المحتوى الرقمي:

يقصد بالمحتوى Content كل ما يتعلق بالإنتاج الفكري الانساني من المعلومات والافكار والخبرات التي تخزن في مختلف الوسائط، كالعقل البشري والوسائط الورقية والتطبيقات البرمجية وقواعد البيانات[٥]. ومن ثمَّ فالمحتوى بصورة عامة مادة منتجة كحاصل جهد او تجربة بشرية، مستقرة في احدى وسائل الحفظ او التوزيع[٦].

واما مصطلح المحتوى الرقمي Digital Content فيقصد به كل معلومة متوافرة بصيغة رقمية، او كل ما يتم تداوله رقميا من المعلومات مقروءة أو مرئية أو مسموعة، بدءاً مما تنشره الصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون، مروراً بما تحتويه بنوك المعلومات ومراكز البحوث والمكتبات من فنون وآداب وعلوم، وصولا إلى شؤون الاقتصاد والمال والطب والصحة السياسية وانتهاء بأحوال الطقس[٧]. ويركز المحتوى الرقمي على ما يحتويه من معلومات وبيانات تصنع وتخزن وتعرض بشكل رقمي بغض النظر عن نوع وماهية وسائط الصناعة والنقل والتخزين[٨].

وقد ادت التطورات التكنولوجية المتسارعة في هذا المجال الى توجه السوق العالمية الى ما يسمى بـ (صناعة المحتوى الرقمي Digital Content Industry)، التي يراد بها قيام مؤسسات القطاعين العام والخاص بإنتاج او تحويل مخرجات الملكية الفكرية من

المحتوى المعلوماتي عن طريق الكتاب والمحررين الى المحتوى الرقمي[٩]. وتحدد طرق تقديم هذا المحتوى عبر وسائط عدة لنقله الى المستفيد ثم عرضه عبر وسائط رقمية كالهاتف النقال أو الثابت أو عبر الانترنت.

وكثيرا ما يعتقد أن المحتوى الرقمي يعمل في بيئة الانترنت تحديدا، والحقيقة ان له الكثير من البيئات، منها[١٠]:

- تطبيقات التعليم الالكتروني
- التطبيقات العلمية
- نشر المعرفة العلمية
- خدمات الاعمال الالكترونية
- تطبيقات الثقافة والترفية الالكتروني

اما بالنسبة لاستعمال هذا المحتوى فيتحدد بطريقتين[١١]:

الأولى: محتوى رقمي مخزن للاستعمال عند الحاجة على Off–line وهو المحتوى الموجود على وسائط تخزين قابل للعرض عند رغبة المستفيد بالحصول عليه (مثل الاقراص الصلبة او الممغنطة او الضوئية) ولا يمكن التفاعل معه من قبل المستفيد.

الثانية: محتوى رقمي متوفر بشكل فوري على On–line وهو المحتوى المنشور على شبكة الانترنت ويمكن ان يكون تفاعليا مثل خدمات الويب 2.0.

ثانيا: اشكال المحتوى الرقمي:

بما ان المحتوى الرقمي يحتوي على المعلومات والبيانات، فلا يوجد شكل معين يتم على ضوئه تقسيم محتوياته، وانما يتم على وفق الأشكال والمعالجات الآتية[١٢]:

من حيث طبيعتها	من حيث درجة المعالجة
معلومات حكومية	معلومات غير معالجة
معلومات مؤسساتية	معلومات شبه معالجة
معلومات مهنية	معلومات معالجة (مجهزة مسبقا)
معلومات شخصية	من حيث النسق الرمزي
من حيث نوعية المستفيدين	معلومات رقمية
معلومات للعامة	نصوص

معلومات للمتخصصين	رسوم بيانية
معلمات للنخبة	رسوم تخطيطية
من حيث مستوياتها	خرائط
معلومات تشغيلية	صور ثابتة ومجسمة
معلومات ادارية (متوسطة وعليا)	صور متحركة وفيديو
من حيث علاقتها بالنص	صور تشكيلية
معلومات صريحة explicit	كلام واصوات وموسيقى
معلومات ضمنية Implicit	من حيث مدى تماسكها وتعاقبها
معلومات مضافة Added	معلومات خطية سردية
من حيث درجة السرية	معلومات غير خطية nonlinear
معلومات للكافة	
معلومات محدودة التوزيع	
معلومات سرية	

ثالثا: مميزات المحتوى الرقمي:

يتميز المحتوى الرقمي الحكومي بميزات جعلته هدفا للأنشطة كافة وخاصة العلمية، ومنها[١٣]:

١- يعد مصدر قوة لجذب الباحثين ولا سيما تلك التي تستند على حقائق علمية مثل الإحصائيات والتقارير الرسمية والدراسات العلمية المدعومة من قبل المؤسسة الام.

٢- سهولة ومشروعية التعامل مع مصادر المحتوى الرقمي الحكومي من دون أي قيود تعيق الاستعمال، إذ تتسم بإتاحتها لجمهور المستفيدين مجاناً.

٣- المحتوى الرقمي يتسم ايضا بالتحديث المستمر للمعلومات مما يضيف بعداً أخر للاستفادة منها في المجالات كافة لاسيما التي تتسم بالتطور السريع والمتلاحق، وهذا يضمن استمرارية بقائها وندرة توقفها.

٤- سهولة تحديث المحتوى الرقمي موازنة بالمطبوع في ضوء التقنيات الحديثة.

٥- يساهم المحتوى الرقمي في دعم الانتاجية العلمية للباحثين.

٦- تقليص الوقت اللازم للاطلاع على مطبوعات المؤسسات.
٧- سهولة نقل و تبادل المحتوى الرقمي، وإمكانية نقل البيانات و تحويلها وتعديلها وبحسب البرامجيات المتاحة لكل شكل من اشكال المحتوى.
٨- متابعة اخبار وانشطة المؤسسات من ندوات وتقارير ونشاطات علمية اولا بأول.
٩- جودة المعلومات المعروضة في ضوء التقنيات الرقمية الحديثة وللأشكال كافة.

وتتكون المراحل الأساسية لصناعة المحتوى الرقمي مما يأتي[١٤]:

أ- توليد او انتاج المعلومات الضرورية وجمعها وتحديثها بين آن وآخر، عندما تقتضي الضرورة.
ب-تحويل المعلومات من الاسلوب التقليدي إلى الاسلوب الرقمي.
ج- تطوير التطبيقات الضرورية التي تساعد على نشر هذا المحتوى.
د- ادارة هذه التطبيقات، والاشراف على تشغيلها واستضافتها. وفي حالة الانترنت تحتاج هذه الاستضافة الى مخدم Server وادارة لهذا المخدم.
هـ- الاعلان والتوعية والتدريب والتسويق والبيع.

رابعا: ادارة المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية:

في الوقت الذي يزداد فيه استعمال المحتوى الرقمي على الانترنت فقد دعت الحاجة الى تنظيم هذا المحتوى وادارته بشكل يسهل بث الملفات واسترجاعها وتحديثها. ويتطلب الامر اتباع الإجراءات الفنية المستحدثة للإدارة ذلك المحتوى على الويب، ومنها الفهرسة الوصفية والموضوعية لتلك الملفات[١٥]. وبعيدا عن التفاصيل المطولة فان على ادارة الموقع الالكتروني أن يكون لديها نسختين من جميع الملفات المنشورة على الموقع، فالنسخة الاولى تكون داخل حاسبة ادارة الموقع او على وسائط خارجية اخرى وان تكون مفهرسة بشكل يمكن التعرف على محتويات الملف من دون الحاجة الى فتحه، وهذا ما يشبه الفهرسة الوصفية للمطبوعات التقليدية في المكتبات. واما النسخة الاخرى فتكون معدة لغرض النشر على الموقع مع مراعاة ان يكون اسم الملف قد ادرج ضمن بيانات الفهرسة الوصفية للنسخة الاولى. ومن ضمن اساسيات ادارة المحتوى الرقمي اتباع إجراءات الفحص والتأكد لجميع الملفات المنشورة على الموقع وهي اربع[١٦]:

١- فحص الروابط Links للتأكد من امكانية فتح تلك الروابط واستعمالها بشكل فعال.

٢- فحص امكانية التحميل المباشر من دون عوائق او اعطال.
٣- فحص فتح الملفات بعد التحميل.
٤- فحص الملفات لأغراض القراءة الفعلية، اذ قد تكون جميع الاجراءات السابقة سليمة إلا أن عطلا ما اصاب الملف بحيث لا يمكن قراءته بالشكل الصحيح كاختلاف الخط مثلا.

وتعد المواقع الإلكترونية الحكومية حلقة تواصل مهمة مع جميع فئات المجتمع سواء لمن أراد إنجاز خدمة أو سعى للحصول على معلومة، ومن هنا جاءت أهميتها، ولعل الأهم من الموقع في حد ذاته هو محتوى الموقع وجودته وسهولة وسرعة الوصول من خلاله للمعلومة ، وبالتأكيد فإن تميز أي موقع إلكتروني ما هو إلا نتاج محتوى رقمي جيد والعكس صحيح. وتطوير محتوى المواقع الحكومية الإلكترونية تقنيا من الأمور التي يجب ألا يغفل عنها القائمون عليها سواء من ناحية أدوات التصميم أو عن طريق اتباع معايير الجودة في بناء المحتوى الرقمي الذي يجب أن تتكامل فيه الأنظمة التقنية والإدارية والقانونية جميعها.

وتتباين أساليب تطوير المحتوى الرقمي من جهة إلى أخرى تبعاً لحجم الموقع وطبيعة الخدمات والمحتوى المقدم من خلاله. وتعد إجراءات وصف معايير الجودة للموقع وتحديدها نقطة البدء في عملية التطوير التي تختلف بدورها لتعكس سياسة الجهة المطورة وأهدافها. ويجب ألا نغفل عن أهمية تحديد مسؤوليات جميع القائمين على الموقع ولا سيما من له علاقة بتطوير وجودة المحتوى، وأن يكون الجميع على علم بأدوارهم ومسؤولياتهم في سياق تلك العملية.

ومن أكثر الأخطاء شيوعاً عند تصميم المواقع الإلكترونية الحكومية التعامل مع المحتوى الرقمي بطريقة التعامل نفسها مع محتوى النصوص الورقية، ويجب عند إعداده وتصميمه مراعاة الفئة المستفيدة من الموقع وسهولة الوصول إلى المعلومة من خلال محركات البحث الرئيسة. مع التأكيد على أهمية وسلامة اللغة وسهولتها. ومن المهم أيضا عند إعداد وتصميم تلك المواقع أن تحدد احتياجات المتعاملين مع هذه المواقع والعمل على وضع طريقة ملائمة لتقديم المحتوى الرقمي لهم، كما يمكن أخذ رأي الجمهور المستفيد من هذه المواقع عن مدى جودة المحتوى، ويعد الجانب التسويقي للمحتوى والتوجه المباشر للمستفيدين بدلاً من التعقيد وكثرة التفاصيل غير المهمة من الأمور الواجب توافرها.

ولعل من أكثر المميزات لشبكة الإنترنت القدرة على التشعب عبر مهام الوصلات الإلكترونية التي تساعد المتصفحين على التعمق والتشعب للوصول إلى المعلومة المطلوبة، وافتقاد مواقع الحكومة الإلكترونية لهذه الخاصية سيؤدي بالتأكيد إلى العزوف عن استعمال الخدمات المقدمة. كما أن عدم مصداقية بعض المعلومات الواردة في الموقع أو قدمها أو تحويل الموقع إلى وسيلة دعائية للجهة المعنية ومسؤوليها بدلاً من الاهتمام بالمعلومات والخدمات التي تهم المستعمل من شأنه أن يضعف الإقبال على هذه المواقع ويقلل فرص استعمال الخدمات من خلالها. وأخيراً فإن اتباع معايير جودة المحتوى في أثناء تصميم المواقع وتطويرها سيسهم حتما في تفعيل الخدمات المقدمة وزيادة تقبل فئات المجتمع لها كافة.

خامسا: اهمية المحتوى الرقمي الحكومي:

تنبع اهمية المحتوى الرقمي الحكومي من الاهمية التي يشعر بها المواطن بصوته الانتخابي في العملية السياسية والديمقراطية، والبحث عن ما يزيد معرفته بأداء الحكومة، حرصا على ايصال ذلك الصوت الى المكان المناسب، ولذلك سعت الكثير من الحكومات الى توفير المعلومات عن ادائها. إلا أن فضول المواطن يزداد يوما بعد اخر للبحث عن المعلومات السرية او المالية او تلك التي تتعلق بالجوانب الخفية في اداء الحكومة، او بكلمة اخرى فانه يسعى نحو شفافية المعلومات Information Transparency التي يقصد بها ((آلية الكشف والاعلان من جانب الدولة عن انشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ))[١٧]. فعندما تكون الاجتماعات الحكومية مفتوحة للأعلام والجماهير وهناك فرصة لأي شخص لمراجعة ميزانية الحكومة وتدقيقها وجدول عملها المالي والاداري، ويكون هناك مجال للحوار ومناقشة القوانين والتعليمات والقرارات يعد نظام الحكم حينها شفافاً، وتضيق الفرص أمام الحكومة في إساءة استعمال السلطة لمصلحة مسؤوليها. وغياب الشفافية وتكريس الضبابية في العمل الاداري من اهم الاسباب التي تؤدي لظهور الفساد واستشرائه بعلاقة عكسية فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية في العمل الاداري قلت نسبة الفساد، ويساعد نشر المحتوى الرقمي للإدارات العاملة في مواقعها الالكترونية فرصة مناسبة للتعبير عن شفافيتها في التخطيط والتنفيذ. وتقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصلحة ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه

المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها[١٨]. ومع توسع انشطة الحكومة وازدياد تعاملاتها المالية ومع غياب المحتوى الرقمي المعبر بشفافية عن ذلك فانه سيقود الدولة الى الكثير من المشكلات، ومنها الاقتصادية التي تتمثل في[١٩]:

١- هدر المال العام والثروات الوطنية.

٢- تراجع الاقتصاد وانعدام التنمية.

٣- هروب رؤوس الاموال والاستثمارات.

٤- زيادة حجم المديونية وعدم امكانية سداد الديون.

٥- تردي نظم التعليم والقضاء والصحة والتي تعد الركائز الاساسية لبناء المجتمع.

٦- انعدام المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية بين المواطنين.

٧- الخلل في توزيع النفقات العامة على قطاعات الدولة المختلفة.

ويرى Sifry ان الشفافية تمر في كل بلد بثلاث مراحل[٢٠]:

أ- مرحلة سرية المعلومات، وفيها كانت المعلومات محجوبة عن عامة الناس ولا سيما في الانظمة الملكية والاقطاعية القديمة.

ب-مرحلة المعلومات عند الطلب، التي ظهرت بعد ظهور الطباعة وانتشار الصحف وتطور وسائل الاعلام المرئي والمسموع، وفيها كانت المعلومات متوافرة عند الطلب مع الحاجة الى التوجه الى مكان وجود المعلومة المطلوبة.

ج-مرحلة المعلومات متاحة، والتي ادى ظهور الانترنت فيها الى توافر المعلومات بشكل مستمر وشامل تقريبا لكل مرافق الحكومة. وقد اصدر الرئيس الامريكي (اوباما) غداة تسلمه مهام منصبه مرسوما بشان الشفافية والانفتاح على المعلومات الحكومية[٢١]، وتبعه رئيس الوزراء البريطاني (كاميرون) بالاتجاه نفسه بدعم الشفافية في عمل وزارات الدولة كافة وصولاً الى تحديد نسبة الانجاز الاسبوعي لكل موظف[٢٢].

ومع ان الدول المتقدمة لم تصل لحد الان الى مرحلة التكامل في الشفافية، إلا أن هناك العديد من الدول وخاصة العربية ما زالت تعيش في مرحلة المعلومات السرية. ومن المؤسف ان نجد بلدا مثل العراق يحتل الصدارة في ترتيب الدول الأكثر فساداً في العالم ولسنوات عدة وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية. فقد احتل العراق المرتبة ١٧٥ في قائمة مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٠ الذي شمل ١٧٨ دولة، ليكون من بين اربع دول أكثر

فسادا في العالم متقدما على افغانستان وميانمار والصومال التي احتلت ذيل القائمة[٢٣]. وحتى هيئة النزاهة العراقية هي الاخرى تعاني من كثرة ملفات الفساد الاداري والمالي وتبذل جهودا حثيثة من اجل القضاء على هذه الظاهرة[٢٤].

ويمكن تحديد بعدا آخرا للمحتوى الرقمي على المواقع الالكترونية يتمثل في اغناء المعرفة البشرية بصورة عامة والثقافة العربية بصورة خاصة، في الوقت الذي تعاني منه لغة الضاد انتشاراً ضعيفاً موازنة مع اللغات الاخرى، ويتعزز ذلك بنشر النتاج المعرفي العربي بتخصصاته وانواعه كافة بهدف المساهمة في المعرفة العالمية. ويفترض أن يؤدي المحتوى الرقمي العراقي دوراً متميزاً من خلال ما تحمله المكتبة العلمية العراقية من انتاج علمي يفخر به بين البلدان العربية، إلا أنه بحاجة الى التمثيل الصحيح في المواقع الالكترونية[٢٥].

ويأخذ المحتوى الرقمي الحكومي بعدا ثالثا في ضوء طبيعة ذلك المحتوى المعبر عن النشاط الرسمي لأجهزة الحكومة، من خلال عرض الدراسات والبحوث والتقارير والاحصائيات. وتشكل المواقع الالكترونية فرصة رائعة لاجهزة الحكومة في نشر انشطتها في ضوء انخفاض كلفة النشر والتوزيع[٢٦]. ومن المهم الذكر انه كلما كانت مؤشرات الفساد قليلة كلما قلت الحاجة الى نشر المحتوى الرقمي الحكومي، ففي السويد اظهر استطلاع للراي العام قلة رغبة المواطنين في الاطلاع على تفاصيل اداء حكومتهم لشعورهم بالاطمئنان من حسن اداءها[٢٧].

الاطار العملي للبحث: المحتوى الرقمي للحكومة العراقية:

للوقوف على طبيعة المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للحكومة العراقية، لا بد وان نتعرف اولا على المواقع الالكترونية للحكومة العراقية، بعدّ أن المحتوى الرقمي لا يمكن له الظهور الا بوجود موقع الكتروني يمثل الجهات الحكومية قيد الدراسة. وسنتناول اولا المواقع الالكترونية للرئاسات الثلاث، ومن ثم الوزارات، ومن بعدها الهيئات المستقلة.

اولا: الرئاسات الثلاث:

للرئاسات الثلاث وما يتبعها من تشكيلات حكومية المواقع الالكترونية المدرجة في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) المواقع الالكترونية للرئاسات الثلاث

ت	اسم الجهة الحكومية	عنوان الموقع URL
١	رئاسة الجمهورية	www.iraqipresidency.net
٢	النائب الاول لرئيس الجمهورية	www.adilabdalmahdi.com
٣	النائب الثاني لرئيس الجمهورية	www.alhashimi.org
٤	النائب الثالث لرئيس الجمهورية	لا يوجد موقع
٥	رئيس الوزراء	www.pmo.iq
٦	النائب الاول لرئيس الوزراء	لا يوجد موقع
٧	النائب الثاني لرئيس الوزراء	لا يوجد موقع
٨	النائب الثالث لرئيس الوزراء	لا يوجد موقع
٩	الامانة العامة لمجلس الوزراء	www.cabinet.iq
١٠	مجلس النواب	www.parliament.iq

ثانيا: الوزارات:

وللوزارات العراقية المواقع الالكترونية المدرجة في الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) المواقع الالكترونية للوزارات العراقية

ت	اسم الوزارة	عنوان الموقع URL
١	وزارة الدفاع	www.mod.mil.iq
٢	وزارة الداخلية	www.moi.gov.iq
٣	وزارة المالية	www.mof.gov.iq
٤	وزارة الخارجية	www.mofa.gov.iq
٥	وزارة النفط	www.oil.gov.iq
٦	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	www.moheiraq.org
٧	وزارة التربية	www.moedu.gov.iq
٨	وزارة الصحة	www.moh.gov.iq
٩	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	www.molsa.gov.iq

١٠	وزارة البلديات والاشغال العامة	www.mmpw.gov.iq
١١	وزارة التخطيط	www.mop-iraq.org
١٢	وزارة الهجرة والمهجرين	www.momd.gov.iq
١٣	وزارة حقوق الإنسان	www.humanrights.gov.iq
١٤	وزارة العلوم والتكنولوجيا	www.most.gov.iq
١٥	وزارة البيئة	www.moen.gov.iq
١٦	وزارة الموارد المائية	www.mowr.gov.iq
١٧	وزارة الزراعة	www.moagr.com
١٨	وزارة الأعمار و الإسكان	www.moch.gov.iq
١٩	وزارة الاتصالات	www.iraqimoc.net
٢٠	وزارة التجارة	www.mot.gov.iq
٢١	وزارة الثقافة	www.mocul.gov.iq
٢٢	وزارة الشباب والرياضة	www.moys.gov.iq
٢٣	وزارة الصناعة والمعادن	www.industry.gov.iq
٢٤	وزارة العدل	www.moj.gov.iq
٢٥	وزارة الكهرباء	www.moelc.gov.iq
٢٦	وزارة السياحة والاثار	لا يوجد موقع
٢٧	وزارة النقل	www.motrans.gov.iq
٢٨	وزارة الدولة لشؤون الاهوار	www.newsalsari.algalibon.net
٢٩	وزارة الدولة لشؤون الناطقية	www.goi-s.com
٣٠	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	www.torhanmufti.com
٣١	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	لا يوجد موقع
٣٢	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	www.mocsiraq.org
٣٣	وزارة الدولة للشؤون الخارجية	www.alsajri.com
٣٤	وزارة الدولة لشؤون المرأة	www.iraqimow.com
٣٥	وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني	www.nsiraq.org

٣٦	وزارة الدولة لشؤون العشائر	لا يوجد موقع
٣٧	وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية	www.hdriraq.org

ثالثا: الهيئات المستقلة:

وللهيئات الحكومية المستقلة المواقع المدرجة في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) المواقع الالكترونية للهيئات المستقلة

ت	اسم الهيئة	عنوان الموقع URL
١	البنك المركزي العراقي	www.cbi.iq
٢	الهيئة العليا للحج والعمرة	www.hajj.gov.iq
٣	ديوان الرقابة المالية	www.bsairaq.net
٤	ديوان الوقف السني	www. sunniaffairs.gov.iq
٥	ديوان الوقف الشيعي	www.al-awqaf.net
٦	ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى	www.cese-iq.net
٧	هيئة الإعلام والاتصالات	www.cmc.iq
٨	مجلس القضاء الأعلى	www.iraqja.iq
٩	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	www.ihec.iq
١٠	هيئة النزاهة	www.nazaha.iq
١١	هيئة الاستثمار الوطني	www.investpromo.gov.iq
١٢	اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية	www. iraqiolympic.org
١٣	هيئة الاوراق المالية العراقية	www.isc.gov.iq
١٤	مؤسسة السجناء السياسيين	www.ppf.gov.iq
١٥	شبكة الاعلام العراقي	www.imn.iq
١٦	مؤسسة الشهداء	لا يوجد موقع

تحليل النتائج:

بعد ان استعرضنا المواقع الالكترونية للحكومة العراقية، فان من الضروري الوقوف على التحليل الكمي والنوعي للمحتوى الرقمي الذي تحتويه تلك المواقع.

اولا: التحليل الكمي:

يقصد بالتحليل الكمي لأغراض هذه الدراسة التعرف على القياس الحجمي والعددي للمحتوى الرقمي، من خلال قياس حجم ملفات هذا المحتوى وعدده. وكما اشرنا في منهجية البحث فان حجم المحتوى الرقمي لمواقع الحكومة الالكترونية العراقية قد بلغ (٤٣٣٤) ميغابايت موزعة وفق الجدول المرفق. ويمكن ملاحظة الآتي:

١- ان (٨٠ %) من الوزارات والهيئات لديها مواقع الكترونية مخصصة لها وحسب تفاصيل الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) عدد المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات

الوزارة او الهيئة	عددها ضمن التشكيل الاداري	عدد المواقع الالكترونية	%
الرئاسات الثلاث	١٠	٦	%٦٠
الوزارات	٤٢	٣٣	%٧٩
الهيئات	١٦	١٦	%١٠٠
المجموع	٦٨	٥٥	%٨٠

٢- ان (٧٨%) من مواقع عينة الدراسة تحتوي على محتوى رقمي، ويقابلها (٢٢%) من المواقع خالية من اية محتويات رقمية يمكن الاستفادة منها وضمن حدود الدراسة. وهذا يعكس عدم الاهتمام بتعزيز ثقافة المحتوى الرقمي في المواقع الالكترونية. والجدول رقم (٥) يوضح ذلك:

جدول رقم (٥) عدد المواقع الالكترونية ذات المحتوى الرقمي

الوزارة او الهيئة	عد المواقع الالكترونية	عدد المواقع التي فيها محتوى رقمي	%
الرئاسات الثلاث	٦	٥	%٨٣
الوزارات	٣٣	٢٥	%٧٦
الهيئات	١٦	١٣	%٨١
المجموع	٥٥	٤٣	%٧٨

٣- ان موقع وزارة الدفاع قد احتل المرتبة الاولى في حجم المحتوى الرقمي يليه موقع مجلس النواب. وتعود هذه الزيادة الى قيام موقع وزارة الدفاع بنشر (٦٤) حلقة من برنامج حماة الوطن، وبالطبع فان ملفات الفيديو تأخذ حيزا من سعة الخزن موازنة بالملفات النصية. بينما تعود زيادة حجم ملفات موقع مجلس النواب الى نشره لكافة جلسات المجلس منذ تأسيسه وإلى الآن وبشكل منظم وبصيغة HTML، وايضا فان النشر بهذه الصيغة ياخذ حيزا اكبر من باقي الصيغ بسبب الاحتفاظ بمكونات Objects كل صفحة مما يؤدي الى مضاعفة سعة الخزن. واحتل موقع وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني على المرتبة الاخيرة من حيث حجم المحتوى، اذ بلغ (٠,١) غيغابايت أي ما يعادل ١٠٠ كيلوبايت، وهذا يعكس عدم الاهتمام بفعالية المحتوى الرقمي ودوره.

٤- ومن حيث عدد ملفات المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية فقد احتل موقع رئيس الجمهورية المرتبة الاولى ويعود ذلك الى كثرة الصور المنشورة على موقعه والبالغ عددها (٢٧١٥) صورة.

٥- واذا ما وزعنا المواقع الالكترونية حسب سعتها وعدد ملفاتها من حيث نوع المحتوى الرقمي فسيظهر لنا الجدول رقم (٦):

ونلاحظ من الجدول انه وبالرغم من تصدر موقع وزارة الدفاع القائمة بحجم المحتوى الرقمي بصيغة PDF إلا أنه من حيث العدد فان موقع ديوان الرقابة المالية احتل المرتبة الاولى، ويعود ذلك الى ملفات وزارة الدفاع وان كانت قليلة إلا أنها احتوت على نسخ رقمية من المجلات التي تصدر وهي بالألوان مما تأخذ حيزاً في سعة الخزن موازنة بالملفات النصية

الكثيرة لديوان الرقابة المالية وكذلك الحال مع ملفات وزارتي الصحة والأعمار. واما باقي الملفات فقد كانت متناظرة ما بين الحجم والعدد.

جدول رقم (٦) موازنة بين المواقع الالكترونية من حيث حجم الملفات وعددها

المواقع الالكترونية حسب حجم الملف	نوع الملف	الموقع الالكترونية حسب عدد الملفات
وزارة الدفاع	PDF	ديوان الرقابة المالية
هيئة النزاهة	DOC	هيئة النزاهة
مؤسسة الشهداء	JPEG	رئيس الجمهورية
مجلس النواب	HTML	مجلس النواب
مؤسسة السجناء السياسيين	XLS	مؤسسة السجناء السياسيين
وزارة الصحة	PPS	وزارة الاعمار والاسكان
وزارة الدفاع	WMV	وزارة الدفاع
وزارة الداخلية	MP3	وزارة الداخلية

٦- وتحتاج المواقع الالكترونية الى تنوع طرق عرض المحتوى الرقمي من خلال تنوع صيغ الملفات. وفي دراستنا فإن هناك (٨) انواع من الصيغ لم يستطع الا موقع مؤسسة الشهداء باستعمال خمسة انواع من هذه الصيغ، والكثير من المواقع اعتمدت على صيغة واحدة فقط، رغم انها احتلت المراتب الاولى من حيث العدد والحجم، وهذا مؤشر على غياب سياسية ادارة المحتوى الرقمي في المواقع الالكترونية فضلاً عن الافتقار الى المادة الرقمية. ويمكن الرجوع الى الجدولين ٧ و٥٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٧- ولاحظت الدراسة أن هناك بعض المواقع يحمل اسمها الصفة الشخصية إلا أنها مخصصة للأغراض الرسمية مثل المواقع الالكترونية لـ (طارق الهاشمي، عادل عبد المهدي، صالح المطلك، علي الصجري، تورهان المفتي وحسن الساري) ويفترض ان تكون هذه المواقع مخصصة للمنصب الحكومي وليس الشخصي.

ثانيا : التحليل النوعي

أ- اظهرت الدراسة عدم وجود سياسة موحدة لإدارة المحتوى الرقمي وعرضه لمواقع الحكومة الالكترونية العراقية، فنجدها تختلف فيما بينها في كمية المحتوى الرقمي وانواعه الواجب

عرضه للجمهور. فبعض المواقع يركز على الملفات النصية واخرى على الملفات الصورية والمرئية.

ب-لاحظنا الكثير من المشكلات مع ملفات المحتوى الرقمي بسبب غياب اجراءات الفحص والتأكد مما يضيع على الزائر فرصة الاطلاع على تلك الملفات. وقد لاحظنا ان احد المواقع قد احال محتوياته الرقمية لأغراض التحميل الى مواقع اخرى تسمى (مواقع تبادل الملفات File Sharing) وهي تقدم خدمة تحميل الملفات المخزنة عندها مقابل الدفع المسبق وقد يكون مجانياً في بعض الاحيان إلا أنه يتطلب على الزائر الانتظار لبعض الوقت لغرض التحميل وقد يصل الوقت احيانا الى (٦) دقائق وحسب حجم الملف المرفق، وهذا اجراء غريب في ادارة المواقع الالكترونية ويعكس عدم الفهم في مجانية المحتوى الرقمي الحكومي.

ج- وفي كثير من الاحيان يتسبب تسمية الملفات باللغة العربية بمشكلات اثناء تحميلها او فتحها، اذ يكون اسم الملف على صفحة الويب مشابه الى اسمه في صيغته، مما يؤدي الى تلك المشكلات، ولذلك يلجأ الجميع إلى أن تكون تسمية الملفات باللغة الانكليزية ولا ضير بأن تكون الواجهة بأية لغة كانت. وبالرغم من تجنب الكثير من المواقع لهذه المشكلة إلا أنه ظهر ان تسمية تلك الملفات باللغة الانكليزية لا يعتمد على المهنية. فمثلا لتسمية ملف بعنوان (الموازنة العامة) فانه يكتب باللغة الانكليزية بـ (Almowazna al ama) والمفروض ان يكتب كـ (General Budget) وهذا حال اغلب ملفات المحتوى الرقمي المواقع عينة الدراسة.

د- ضعف التنسيق لملفات المحتوى الرقمي من حيث العرض او الوصول، ولكل موقع اسلوبه الخاص في عرض محتوياته، اذ يختار كل موقع الصيغة التي يقتنع بها من دون التأكد فيما اذا كانت هذه الصيغة تلائم الزائر ام لا. فعلى سبيل المثال قيام موقع رئيس الجمهورية بعرض الاف الصور من دون تصنيف موضوعي اضاع على الزائر امكانية الاستفادة من هذا الكم الكبير من المحتوى الرقمي. وكذلك قيام موقع مجلس النواب بعرض جلسات المجلس كافة بصيغة HTML قد جعل عملية الاطلاع تواجه بعض الصعوبة في الفتح والاطلاع، وحتى لو كانت سعة الخزن لكل موقع كبيرة فلا يعني هذا عرض الملفات بشكل لا يتناسب وحاجة الزائر لهذا الموقع.

هـ- لاحظنا بشكل كبير ضعف المادة العلمية لملفات المحتوى الرقمي ولا سيما الملفات النصية مثل البحوث والتقارير التي لم تكتب بأسلوب علمي يعكس مشكلة البحث وحاجة المؤسسة الى ابرازها للعامة، وكان من الممكن الاستعانة بأساتذة الجامعات والمتخصصين لانجاز البحوث التي تحتاجها المؤسسة، او عرض نتائج ما يتوصل اليه باحثو المؤسسة على أساتذة الجامعات لإعطاء المشورة العلمية بهدف عرضها بشكل علمي سليم يمكن الاستفادة منها لأغراض الاقتباس في دراسات علمية اخرى.

و- تفتقر اغلب المواقع الى كيفية عرض المحتوى الرقمي بشكل فني يجذب ويسهل الاطلاع عليه وهذا ما يعكس الحاجة الى ضرورة الاستعانة بصناع المحتوى الرقمي من المحترفين، سواء أكان ذلك شركات ام افراد.

ز- ويفترض من الناحية القانونية، تكون مواد المحتوى الرقمي المنشورة في الموقع كافة تابعة من ناحية الملكية الفكرية الى المؤسسة التي يتبع لها الموقع، او الحصول على الاذن بنشرها. إلا أنه لم يتأكد لنا فعليا قيام تلك المواقع بخرق قوانين الحماية الفكرية، مع توافر الشكوك باحتمال قيام ذلك في ضوء الحاجة الى الخبرة القانونية التي يجب ان يتمتع بها مسؤولي ادارة المواقع الالكترونية.

ح- وكما يجب ان تكون المادة العلمية بجودة عالية فانه يتطلب ايضا ان تكون ذات علاقة بطبيعة نشاط الموقع، فالكثير من المواقع نشرت محتويات رقمية ليس لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط الموقع، وها يدل على افتقار ادارة الموقع الى المادة العلمية المطلوبة لتعزيز ثقافة المحتوى الرقمي للموقع. فقد كان يفترض بأحد المواقع ان ينشر المواد ذات العلاقة بالطبيعة التخصصية لنشاط الوزارة، إلا أنه وبدلاً من ذلك نشر قصائد شعرية كان قد ألفها الوزير المختص.

ط- تكرار نشر بعض المواد الرقمية في أكثر من موقع، ومنها على سبيل المثال دستور جمهورية العراق، ويدل هذا ايضا الى الافتقار للمحتوى الرقمي المطلوب.

ي- تقادم المواد المنشورة في العديد من المواقع، او فقدانها لقيمتها العلمية. فمثلا يحتاج الزائر الى تصفح انشطة الوزارة للعام الحالي او السابق على ابعد تقدير، إلا أنه يجد من التقارير التي تعود الى السنوات الخمسة السابقة، مما يفقدها قيمتها العلمية والتحقيقية.

ك- تفتقر اغلب المواقع الى المهارات الفنية في التعامل مع الملفات بمختلف صيغها وامتداداتها، فنجد احد المواقع يقوم بنشر عدة إصدارات من تقرير معين بعدة اشكال، فينشره اولا بصيغة PDF، ثم يقوم بنشره بصيغة DOC، بعدها ينشره مرة اخرى بصيغة HTML، ليعود مرة رابعة لينشره بالصيغة الاولى، وهذا ما يشير الى عدم اتباع سياسة معينة او فهم واضح للتعامل مع المحتويات الرقمية. ووجدنا ايضا بعض المواقع تنشر ملفاتها النصية على شكل صور JPEG بعد ان قامت بمسحها Scan من أصلها الورقي من دون ان تتمكن من تحويلها الى صيغة PDF.

ل- قلة الملفات الصوتية والمرئية المنشورة على المواقع الالكترونية موازنة مع باقي الانواع الاخرى بالرغم من توافرها، اذ لا تخلو أية مؤسسة في الوقت الحاضر من فريق اعلامي مرافق في تغطية انشطة مسؤول المؤسسة على الاقل. وظهر ايضا قلة ملفات الجداول بصيغة XLS باستعمال Windows Excel 2003 التي تمكن من ادراج بيانات الجداول بقطاعات افقية Rows تصل الى ٦٥,٥٣٦ قطاع مع ٢٥٦ قطاع عمودي Columns لتصبح عدد الخلايا المتوافرة ١٦,٧٧٧,٢١٦ خلية مع عدد غير محدود من الأوراق Sheet في الملف الواحد، ويزداد عدد القطاعات الافقية الى ١,٠٠٠,٠٠٠ قطاع مع ١٦,٠٠٠ قطاع عمودي في Windows Excel 2007. ويمكن للمواقع الحكومية الاستفادة من هذه الجداول في نشر البيانات المتعلقة بالنشاطات الكمية مثل تعداد السكان او بيانات البطاقة التموينية او ملفات الاحوال المدنية او المشتركين في شبكات الرعاية الاجتماعية.

م- ولاحظت الدراسة ان هناك الكثير من المواقع التي ادرجت ضمن خريطة الموقع Site map وجود محتوى رقمي فيها وعند الرجوع اليها تبين انها صفحات تحت الانشاء، وهذا ما يصيب زائر الموقع بالإحباط.

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يمكن ان نتوصل الى الاستنتاجات الآتية حول واقع المحتوى الرقمي لمواقع الحكومة الالكترونية العراقية، وهي:

١- غياب الاستراتيجية الرقمية Digital Strategy والرؤية الشاملة وغياب مفهوم هندسة الاحتياجات في عدد كبير من المواقع وكذلك النظرة التنظيمية للتطبيقات وضعف عنصر التفاعل.

٢- فقر المحتوى الرقمي للكثير من المواقع الحكومية وإثراؤها لمحتوى الثقافة العربية والمعلوماتية على شبكة الانترنت.

٣- استحواذ فئة المحتويات الرقمية النصية على غيرها من فئات المحتوى الصوتية والمرئية، التي غالباً ما تنقل كما هي من أصولها المطبوعة دون تطويع لما تتطلبه تدابير الرقمنة Digitization.

٤- قصور إدارة المواقع في التواصل على تطويرها وخدمة المستفيدين منها لأسباب قد تعود الى نقص الكوادر المؤهلة، أو لغياب الموارد المادية الكافية، أو لغياب الوعي الكافي والفهم الصحيح لتقنيات إدارة المواقع لدى العاملين، مما يؤدي إلى التدهور التدريجي لهذه المواقع.

٥- عدم انتظام التحديث Updating للكثير من المواقع الحكومية وبصفاتها الدورية اليومية، او الاسبوعية، أو الشهرية على ابعد تقدير. وكثير من المواقع لا تقوم بحساب مؤشرات كمية دورية لقياس مدى تقادم المعلومات لتجنب جمود المحتوى الرقمي إلى حد يفقده تميزه.

٦- تخلف أساليب التصميم بسبب تكليف المؤسسات الحكومية لملاك المؤسسة في تصميم مواقعها، وفي ضوء الافتقار الى الخبرة واللمسة الفنية فيصار إلى إنشاء مواقع ذات واجهات تصميمية لا تتناسب والذوق الفني الرفيع.

٧- ندرة استعمال نظام ادارة المحتوى (Content Management Systems CMS) الذي يوفر أدوات منهجية تكفل التحليل الدقيق لمسارات العمل داخل المؤسسات، وترجمة ذلك إلى خرائط تدفق work flows تيسر الوظائف التي يقوم بها الموقع لدعم محتواه.

٨- ندرة الروابط الفائقة Hyper Links داخل الوثائق وفيما بينها، وبما يسهل التنقل والرجوع.

٩- افتقار ادارات المواقع الالكترونية الى اساليب حفظ المحتوى الرقمي وادارته وصيانته وتنظيمه، سواء أكان ذلك على وسائط خارجية مثل الاقراص الصلبة او المكتنزة أم بالربط

المباشر على شبكة الانترنت. ويدخل ضمن ذلك اساليب الفهرسة والتصنيف لمواد المحتوى الرقمي للمؤسسة الواحدة.

١٠- غياب التنسيق بين المواقع الحكومية للحد من تكرار نشر المحتويات الرقمية، والتخصص بما يدخل ضمن نشاط المؤسسة الام.

المقترحات:

لغرض قيام المواقع الالكترونية الحكومية العراقية بدور فعال في خدمة المستفيدين والزائرين لمواقعهم من خلال نشر المحتوى الرقمي، فإننا بحاجة الى اتباع المقترحات التطويرية الآتية وبما يتلاءم والهدف المرجو منها، وهي:

أ- تشكيل إطار تنسيقي فاعل مرتبط برئاسة الوزراء يتولى مهام التنسيق ويضع المعايير ويصمم البنية البرمجية القادرة على استيعاب مجمل النشاط الوطني في مجال المحتوى الرقمي ويحدد التوجهات العامة في هذا المجال.

ب-التنسيق مع المنظمات الدولية للاستفادة من خبراتها في وضع معايير عمل ومؤشرات قياس لصناعة المحتوى الرقمي.

ج- ادخال مادة المحتوى الرقمي ضمن مناهج تدريس علم المعلومات والمكتبات وعلم الحاسبات للعمل على اعداد متخرجين يعملون على مساعدة كافة المواقع الالكترونية ومنها الحكومية في صنع وادارة وتنظيم المحتوى الرقمي، فضلاً عن إنشاء مركز تدريب متخصص بصناعة المحتوى الرقمي وتشجيع خريجي الجامعات على العمل في هذا المجال.

د- صياغة سياسة موحدة لإدارة المحتوى الرقمي ونشره في مواقع الحكومة العراقية، بحيث تهدف الى رفع مستوى النتاج الكمي والنوعي ومنع التكرار.

هـ-قيام الوزارات بإعادة هيكلة ادارات المواقع الالكترونية التابعة لها بحيث تشتمل على وحدات لإدارة المحتوى الرقمي في تلك المواقع.

و- زيادة الموارد المادية والبشرية للمواقع الالكترونية وبما يساهم بتفعيل المحتوى الرقمي فيها.

ز- التعاون والتعاقد مع الشركات المتخصصة بإنتاج المحتوى الرقمي لتلبية خطط المؤسسات بإنتاج مختلف المواد الرقمية.

ح- تحفيز صناعة المحتوى الرقمي من خلال إشراك المؤسسات العلمية والأكاديمية في إنتاجه وصناعته.

الهوامش:

١- طلال ناظم الزهيري بيانات الميتاداتا للمواقع الحكومية العراقية. مدونة الدكتور طلال ناظم الزهيري. www.azuhairi.jeeran.com/archive/2007/7/261924.html

2- Walia, Paramjeet K.. Access to government information in India in the digital environment .- IFLA 75th conference , Milan (Italy) Augest, 2009 www.ifla.org/files/hq/papers/.../175-walia-en.pdf

3- Eschenfelder, K. R. Behind the Web site: An inside look at the production of Web-based textual government information.-Government Information Quarterly,2004 , Vol 21, pp. 337-358 .

٤- نورة بنت ناصر الهزاني. الخدمات الالكترونية في الاجهزة الحكومية: دراسة لتقييم مواقع الوزارات السعودية على الانترنت.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٨.

5- Ninoriya, Suman. and Chawan, P.M. Towards Quality measurement of web content._International Journal of Advanced Engineering & Application, Jan, 2011, pp 148-151.

6- The free Dictionary by Farlex (on line) www.encyclopedia2.thefreedictionary.com/digital+content

7- Enterprise content management. www.edurite.com/kbase/digital-content-definition

8- digital content creation www.pcmag.com › Solutions › Encyclopedia

٩- سمير العيطة. صناعات المحتوى الرقمي العربية: نتائج دراسة لحساب الاسكوا.- ندوة خبراء الاسكوابيروت، ٢٠٠٨. www.escwa.org.lb/ictd/29_30Apr08/Day1/03.pdf

١٠- نبيل علي. منظومة صناعة المحتوى العربية: التحديات والفرص ومناهل الحلول.- اجتماع خبراء حول تعزيز المحتوى الرقمي العربي، بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، ٢٠٠٣.
www.escwa.un.org/wsis/meetings/3-5june/docs/13.pdf

١١- لبيب شائف محمد. صناعة المحتوى: المفهوم والبنية ومقومات تطورها (ورقة عمل).- منتدى تقنية المعلومات والاتصالات الخامس، صنعاء، ٢٠٠٦.
www.yemen-nic.info/files/informatics/studies/22.pd

12- Moor, Will and MacCreery, Nancy. Usage Measurements for Digital Content.- New York: Springer
www.ciber-research.eu/.../20100505-springer.pdf

١٣- أيمن شعبان الدكروري. المحتوى العربي على العنكبوتية العالمية: منظور معلوماتي.- cybrarians journal ، ع ٢٣، سبتمبر ٢٠١٠.

14- Department of Communications Information Technology and the Arts. Digital Content Industry Action Agenda: Strategic Industry Leaders Group report to the Australian Government, 2005, p 61.

١٥- طلال ناظم الزهيري. الأوعية الرقمية بين الإعداد الفني والاستعمال الفعلي. مدونة الدكتور طلال ناظم الزهيري
www.azuhairi.jeeran.com/archive/2007/7/261136.html

16- Wikipedia, the free encyclopedia. Content management
www.en.wikipedia.org/wiki/Content_management

17- Transparency and Open Government .
www.whitehouse.gov/.../Transparency_and_Open

18- Bosanquet , Antonia . Access to information in the Arab region .
www.blog.transparency.org/2011/07/25/into-action-promoting-information-in-the-arab-region/

١٩- فارس بن علوش بن بادي السبيعي. دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية (اطروحة دكتوراه).- الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠، ص ٣٠.

20- Sifry Micah L. WikiLeaks and the Age of Transparency.- New York: Press Think, 2011, p.p. 45 .

٢١- خبر منشور على الرابط التالي
www.anhri.net/ifex/content/09/vol189/p0202-4.shtml

٢٢- خبر منشور على الرابط التالي
www.arabic.arabianbusiness.com/600038

23- Transparency International . The Global coalition against corruption . Annual Report 2010 , p.p. 177 .
www.transparency.org/publications/publications

٢٤- هيئة النزاهة العراقية. آفة الفساد وجهود هيئة النزاهة في مكافحتها.
www.nazaha.iq/news4.asp?year_y=2010&mm=07&dd=04&id=182&page_namper=p5

٢٥- حافظي زهيرو مزلاح رشيد. الفجوة المعلوماتية أسبابها وسبل تجاوزها -. cybrarians journal ، ع ١٧، ديسمبر، ٢٠٠٨
: www.cybrarians.info/journal/no17/infogab.htm

٢٦- علي بن سيف العوفي، نبهان بن حارث الحراصي. الفجوة الرقمية اللغوية: دراسة العوامل المؤدية الى اخفاق الباحثين والاكاديميين العرب في تعزيز الارصدة المعلوماتية الالكترونية بالنص العربي.- دراسات المعلومات، ع ٨، مايو ، ٢٠١٠.
www.informationstudies.net

٢٧- خبر منشور على الرابط التالي
www.ksa.daralhayat.com/ksaarticle/245959

جدول رقم (٧) توزيع المحتوى الرقمي حسب عدد الملفات

الوزارة او الهيئة	PDF	DOC	JPEG	HTML	XSL	PPS	WMV	MP3	المجموع
رئيس الجمهورية	0	0	2715	0	0	0	0	0	2715
مؤسسة الشهداء	0	0	2564	2	0	0	0	0	2566
مجلس النواب	216	0	0	709	0	0	0	0	925
وزارة الاتصالات	12	1	351	0	0	0	0	0	364
وزارة الدفاع	168	0	82	1	0	0	72	1	324
هيئة النزاهة	201	87	0	0	0	0	0	0	288
ديوان الرقابة المالية	266	0	0	0	0	0	0	0	266
المفوضية العليا للانتخابات	225	11	0	0	0	0	0	0	236
امانة مجلس الوزراء	7	0	1	158	0	0	0	0	166
وزارة المالية	68	4	71	0	11	0	0	0	154
النائب الثاني لرئيس الجمهورية	0	0	120	0	0	0	16	0	136

الهيئة اللمستقلة للاعلام	46	12	21	3	0	0	0	0	82
البنك المركزي العراقي	47	0	2	2	4	0	0	0	55
وزارة الموارد المائية	49	0	0	5	0	0	0	0	54
النائب الاول لرئيس الجمهورية	1	0	14	0	0	0	0	39	54
مؤسسة السجناء السياسيين	4	5	22	2	19	0	0	0	52
اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية	46	0	0	0	0	0	0	0	46
هيئة دعاوى الملكية	0	0	32	6	0	0	0	0	38
وزارة العدل	0	0	0	37	0	0	0	0	37
مجلس القضاء الاعلى	6	0	0	30	0	0	0	0	36
هيئة الاوراق المالية	20	0	0	9	0	0	0	0	29
وزارة الصحة	25	1	0	0	1	1	0	0	28
وزارة التخطيط	18	5	0	1	0	0	0	0	24
ديوان الوقف السني	0	0	0	21	0	0	0	0	21
وزارة الدولة للشؤون الخارجية	0	0	15	4	0	0	0	0	19
وزارة حقوق الانسان	17	0	0	0	0	0	0	0	17
هيئة الاستثمار	16	0	0	0	0	0	0	0	16
وزارة الداخلية	10	0	0	1	0	0	0	4	15
ديوان الوقف الشيعي	0	0	0	14	0	0	0	0	14
وزارة النفط	10	0	0	2	0	0	0	0	12
وزارة الاعمار والاسكان	9	0	0	1	0	2	0	0	12
وزارة الهجرة	8	0	0	2	0	0	0	0	10

والمهجرين									
الوزارة او الهيئة	PDF	DOC	JPEG	HTML	XSL	PPS	WMV	MP3	المجموع
وزارة الخارجية	2	5	0	3	0	0	0	0	10
وزارة الثقافة	8	0	0	0	0	0	0	0	8
وزارة الكهرباء	4	1	0	3	0	0	0	0	8
وزارة الدولة لشؤون الناطقية	0	0	0	6	0	0	0	0	6
وزارة الشباب والرياضة	0	0	6	0	0	0	0	0	6
وزارة البيئة	6	0	0	0	0	0	0	0	6
وزارة النقل	3	1	0	0	0	0	0	0	4
وزارة الصناعة	3	0	0	0	0	0	0	0	3
وزارة العلوم والتكنولوجيا	3	0	0	0	0	0	0	0	3
وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	0	0	0	1	0	0	0	0	1
وزارة البلديات والاشغال العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الهيئة العليا للحج والعمرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة التربية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الزراعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0

رئيس الوزراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة للمصالحة الوطنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون الاهوار	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون المحافظات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النائب الثالث لرئيس الوزراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	1518	128	3167	1023	35	3	72	5	8868

جدول رقم (٨) توزيع المحتوى الرقمي حسب حجم الملفات (بالميغابايت)

الوزارة او الهيئة	PDF	DOC	JPEG	HTML	XSL	PPS	WMV	MP3	المجموع
وزارة الدفاع	842.4	0	8.9	0.4	0	0	924	2	1777.7
مجلس النواب	161	0	0	415	0	0	0	0	576
رئيس الجمهورية	0	0	407.2	0	0	0	0	0	407.2
امانة مجلس الوزراء	36.7	0	0.1	246	0	0	0	0	282.8
الهيئة المستقلة للاعلام	267.9	5.7	4.5	0.8	0	0	0	0	278.9
مؤسسة الشهداء	0	0	237	23.1	0	0	0	0	260.1
وزارة الموارد المائية	236.8	0	0	0.9	0	0	0	0	237.7
اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية	133	0	0	0	0	0	0	0	133
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	89.6	1	0	0	0	0	0	0	90.6

ديوان الرقابة المالية	88.5	0	0	0	0	0	0	88.5
وزارة المالية	75	1.4	5.9	0	0.9	0	0	83.2
هيئة النزاهة	61.9	6.7	0	0	0	0	0	68.6
وزارة الاتصالات	26.5	0.5	33.5	0	0	0	0	60.5
وزارة الصحة	38.8	0.2	0	1.7	4.6	0	0	45.3
وزارة حقوق الانسان	45.1	0	0	0	0	0	0	45.1
وزارة الثقافة	38.1	0	0	0	0	0	0	38.1
وزارة النفط	26.5	0	0	0	3.2	0	0	29.7
مؤسسة السجناء السياسيين	23.1	0.6	1	1.8	2.2	0	0	28.7
البنك المركزي العراقي	26.8	0	0.4	0.7	0	0	0	27.9
هيئة الاوراق المالية	25.5	0	0	0	2.4	0	0	27.9
هيئة الاستثمار	23.8	0	0	0	0	0	0	23.8
مجلس القضاء الاعلى	4.5	0	0	0	16.5	0	0	21
وزارة الداخلية	6.3	0	0	0	0.2	0	7.8	14.3
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	10.6	0.9	0	0	1.8	0	0	13.3
وزارة الاعمارو الاسكان	8.9	0	0	4.2	0	0.1	0	13.2
وزارة النقل	10.3	2.2	0	0	0	0	0	12.5
وزارة الهجرة والمهجرين	10.1	0	0	0	0	2.2	0	12.3
ديوان الوقف السني	0	0	0	0	0	11.2	0	11.2
النائب الثاني	0	0	9.2	0	0	0	0	9.2

لرئيس الجمهورية									
هيئة دعاوى الملكية	0	0	6.2	2.9	0	0	0	0	9.1
وزارة الخارجية	2.2	3.3	0	1.3	0	0	0	0	6.8
وزارة الكهرباء	1.7	3.1	0	1	0	0	0	0	5.8
الوزارة او الهيئة	PDF	DOC	JPEG	HTML	XSL	PPS	WMV	MP3	المجموع
وزارة الصناعة والمعادن	3.4	0	0	0	0	0	0	0	3.4
وزارة الدولة لشؤون الناطقية	0	0	0	2.6	0	0	0	0	2.6
وزارة العلوم والتكنولوجيا	2.1	0	0	0	0	0	0	0	2.1
وزارة البيئة	2	0	0	0	0	0	0	0	2
وزارة التربية	0	2	0	0	0	0	0	0	2
وزارة الدولة للشؤون الخارجية	0	0	0.9	0.6	0	0	0	0	1.5
وزارة الشباب والرياضة	0	0	1.2	0	0	0	0	0	1.2
النائب الاول لرئيس الجمهورية	0.4	0	0.5	0	0	0	0	0	0.9
ديوان الوقف الشيعي	0	0	0	0.8	0	0	0	0	0.8
وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	0	0	0	0.1	0	0	0	0	0.1
وزارة العدل	0	0	0	0.1	0	0	0	0	0.1
الهيئة العليا للحج والعمرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ديوان الوقف المسيحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0

والديانات الاخرى									
رئيس الوزراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة البلديات والاشغال العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون الاهوار	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة لشؤون المحافظات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الدولة للمصالحة الوطنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة الزراعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النائب الثالث لرئيس الوزراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	2292.4	27.6	299.6	735	5.1	8.8	924	9.8	4756.7